UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الإقتصاد

اتفاقية التجارة الحرة بين
دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية سنغافورة

دليل موجز

المحتويات

1 الرؤية والرسالة 2

2 مقدمة 4

لماذا سنغافورة 5

3 أهم نتائج اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وسنغافورة فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة. 6

في مجال التجارة بالسلع 7

مفهوم البضائع ذات المنشأ 7

قواعد لتسهيل التجارة 8

في مجال التجارة في الخدمات 9

المشتريات الحكومية 10

بيئة أعمال أكثر انفتاحاً وقابلية للتنبؤ في العديد من المجالات.... 11

الرؤية والرسالة

« الامارات العربية المتحدة – وزارة الاقتصاد »

الرؤية

اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع بقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة

الرسالة

تنمية الاقتصاد الوطني و تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفة

القيم

- احترام الحقوق
- الشفافية
- المشاركة
- التميز
- روح الفريق
- الابتكار

الأهداف

- تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي.
- تطوير وتنويع الصناعات الوطنية.
- تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الوطنية.
- زيادة جاذبية الدولة للاستثمارات.
- تمكين الممارسات التجارية السليمة وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية.
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
- تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية.

مقدمة

تقدمت التجارة العالمية بخطى ثابتة خلال العقود الأخيرة، كما حققت التغييرات الأساسية في التجارة الدولية والتمويل زيادة سريعة نحو التكامل الاقتصادي العالمي، ومن هذه التغييرات : انخفاض تكاليف النقل، تطور تكنولوجيا الاتصالات، وتقليل القيود التجارية. وقد أدى ذلك إلى اشتداد المنافسة بين الشركات على أسواق السلع والخدمات الوطنية الدولية.

ولكون التجارة هي من أهم العناصر الفعّالة في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات، فإن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سعت بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدول مجلس التعاون الخليجي حول العالم. ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقيات في توفير ميزات تفضيلية لمصدّري دولة الإمارات العربية المتحدة لدخول الأسواق من خلال التخلص من الحواجز التجارية أو خفضها لتمكين صادرات الإمارات من السلع والخدمات من المنافسة في الأسواق العالمية.

وقد توصلت دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة إلى اتفاق لبدء المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة خلال الزيارة الرسمية لرئيس وزراء سنغافورة – لي هسين لونج إلى المملكة العربية السعودية في نوفمبر عام 2006.

وبدأت المفاوضات في يناير 2007، وبعد 5 جولات من المفاوضات، وُقعت اتفاقية التجارة الحرة بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة بتاريخ 15 ديسمبر 2008 في الدوحة– قطر. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 يناير 2015 عقب تبادل المذكرات الدوبلوماسية بالمصادقة عليها. وتعنى هذه الاتفاقية بتعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة، وخصوصاً أنها أول اتفاقية تجارة حرة توقعها دول مجلس التعاون الخليجي كتجمع اقتصادي مميز مع دولة أخرى. وتتوافق الاتفاقية تماماً مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتشمل الجوانب الرئيسية للتجارة مثل التجارة في السلع، التجارة بالخدمات والمشتريات الحكومية.

لماذا سنغافورة

تعد جمهورية سنغافورة محطة هامة للتجارة لمنطقة جنوب شرق آسيا لما لديها من اقتصاد نشط وقطاع خدمي وصناعي قوي. بغض النظر عن قلة عدد سكانها (5.6 مليون)، إلا أن سنغافورة تعد واحدة من أكثر الاقتصادات المتقدمة في آسيا إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($ 56284) في عام 2014.

تشترك دولة الإمارات العربية المتحدة مع جمهورية سنغافورة في العديد من نقاط التشابه إذ أن كلا البلدين يعد صغير نسبياً من حيث المساحة، إلا أن كلاهما يأخذ منحنى عالمي وعلى اتصال وثيق بشبكة التجارة العالمية، كما يتمتع كل من البلدين بالحنكة السياسية والتجارية، بالإضافة إلى توفر بنية تحتية ممتازة وبيئة اقتصادية آمنة ومستقرة ومناسبة لمباشرة الأعمال التجارية.

وتتمتع كل من دولة الإمارات وسنغافورة بخطوط بحرية وجوية تربطهما بجميع دول العالم. لذا يعد البلدين محورين رئيسيين للبلدان المجاورة لكل منهما كما يتفقان في العديد من وجهات النظر التي تخص مجموعة من القضايا الاقتصادية. ويعتبر البلدين من أشد المؤيدين للتجارة متعددة الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية. ويتطلع كل منهما أيضا لبناء علاقات اقتصادية جديدة مع دول ضمن وخارج نطاقهم.

أهم نتائج اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وسنغافورة فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة.

توفر اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وسنغافورة للمصدّرين من دولة الإمارات العربية المتحدة فرصاً أكبر للوصول إلى الأسواق والخدمات السنغافورية والمشتريات الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

في مجال التجارة بالسلع

يقتضي فصل «التجارة بالسلع» في الاتفاقية إزالة كاملة للرسوم الجمركية مما يجعل سلع دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر تنافسية مقارنة بالواردات الأجنبية الأخرى التي تدخل سنغافورة. ووفقاً للاتفاقية فإن 100 % من الصادرات الإماراتية إلى سنغافورة ستحصل على إعفاء من الرسوم الجمركية، كما سوف يحصل 99 % من الصادرات السنغافورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي على إعفاء من الرسوم الجمركية. ويخضع الـ 1 % المتبقية من الصادرات السنغافورية للرسوم الجمركية لمدة خمس سنوات ثم تزال الرسوم عنها.

مفهوم البضائع ذات المنشأ

فقط البضائع ذات منشأ في دول مجلس التعاون الخليجي أو سنغافورة يمكنها الحصول على الامتيازات الجمركية التفضيلية. وسوف تصنف السلع على أنها «بضائع ذات منشأ» في حال موافاتها للشروط والأحكام المذكورة في الفصل الثالث (قواعد المنشأ) في الاتفاقية والتي يمكن اختصارها على النحو التالي :

سوف تعتبر بضائع أحد الأطراف بضائع ذات منشأ إذا استوفت الشروط التالية:

- إذا تم إنتاجها أو الحصول عليها بالكامل من داخل إقليم ذلك الطرف مثل الخضار والفواكه والحيوانات والمعادن وما شابه ذلك، أو
- إذا خضعت مكوناتها الأجنبية لعمليات إنتاج وتصنيع كافية.

وتعتبر البضاعة قد خضعت لعمليات إنتاج وتصنيع كافية في أراضي أحد الأطراف إذا حققت قيمة مضافة لا تقل عن 35 % على أساس شرط التسليم «سعر باب المصنع». ولا تعتبر العمليات البسيطة مثل التعبئة والتغليف وكسر وتجميع الشحنات، وإزالة الغبار والغربلة أو الفرز، والفرز والتصنيف والمطابقة، ومثلها من العمليات على أنها كافية لتكسب المنشأ.

قواعد لتسهيل التجارة

تنص الاتفاقية على تسهيل التجارة بين الطرفين من خلال أحكام تضمن سرعة التخليص الجمركي. وعليه، يجب على كل طرف العمل بنظام «التحديد السابق للشحن» لتحديد المنتجات ذات المنشأ. كما يجب على الأطراف أن تعتمد منهجية لإدارة المخاطر في الأنشطة الجمركية من أجل تسهيل تخليص الشحنات منخفضة المخاطر. وعلاوة على ذلك، يجب على الأطراف أن تسعى إلى توفير بيئة إلكترونية داعمة للمعاملات التجارية بين إدارتها الجمركية المعنية والهيئات التجارية.

في مجال التجارة في الخدمات

تتوافق اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة مع الالتزامات التي تعهدت بها أطرافها على المستوى التجاري المتعدد الأطراف ولا سيما اتفاقية منظمة التجارة العالمية العامة بشأن التجارة في الخدمات (الجاتس). ويهيمن قطاع الخدمات على اقتصاد سنغافورة، ولذلك يضمن فصل التجارة في الخدمات لموردي الخدمات في دولة الإمارات العربية المتحدة فرص الوصول إلى السوق السنغافورية بشروط تفضيلية. وعلى سبيل المثال، سوف يستفيد قطاع الخدمات المالية بما في ذلك التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصدري خدمات البناء من فرص التجارة في الخدمات خصوصاً وأن سنغافورة قامت بتحرير قطاعات الخدمات المختلفة إلى مدى أبعد من التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية.

وهنالك ثلاثة مزايا رئيسية تم الاتفاق عليها من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة:

– القدرة على تزويد الخدمات في الأسواق الأخرى (الدخول إلى الأسواق).
– توفير معاملة لشركات الطرف الآخر مماثلة للمعاملة التي تحظى بها الشركات المحلية، مع بعض الاستثناءات (المعاملة الوطنية).
– التطبيق النزيه لتدابير المنظمة للتجارة في الخدمات (اللوائح التنظيمية المحلية).

وبناء على ذلك، تتعامل سنغافورة مع موردي الخدمات من دولة الإمارات العربية المتحدة تبعاً لنفس الشروط التي تتعامل بها مع موردي الخدمات السنغافوريين (مبدأ المعاملة الوطنية)، كما يتوجب عليها إزالة القيود الكمية و القيود الأخرى المفروضة على موردي الخدمات. وقد تم تسجيل كل هذه الالتزامات بقائمة ايجابية في جدول مخصص لكل طرف. ونتيجة لذلك، ستوفر الاتفاقية لموردي الخدمات الإماراتيين شروط محسّنة لدخول السوق السنغافورية، كما توفر يقين أكبر في بيئة ممارسة الأعمال.
ومن خلال تثبيت المستوى التنظيمي للقطاعات التي التزمت سنغافورة بفتحها، فإن الاتفاقية تضمن التزامها بعدم اتخاذ تدابير أخرى صارمة في هذه القطاعات.

المشتريات الحكومية

تتيح الاتفاقية للشركات الإماراتية الوصول أكثر إلى سوق المشتريات الحكومية في سنغافورة. وقد استمدت الأحكام القانونية لفصل المشتريات الحكومية من اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمشتريات الحكومية. وبموجب هذه الأحكام، تضمن سنغافورة لشركات الإمارات العربية المتحدة معاملة وطنية غير تمييزية عند التقدم لعطاءات المشتريات الحكومية من قبل اثنان وأربعون من الوكالات والوزارات والهيئات الحكومية السنغافورية. وذلك ضمن حدود المنتجات المشمولة وضمن حدود معينة لقيم الشراء التي تم تضمينها في ملاحق فصل المشتريات الحكومية.

ووفقاً للاتفاقية، فإن سنغافورة تلتزم أيضاً بتوفير فرص للمشتريات الحكومية من خلال الوسائل الإلكترونية، أو الشراء الإلكتروني. كما توفر الاتفاقية حماية الملكية الفكرية والمعلومات السرية التي يتم تداولها في سياق عمليات المناقصة.

وسوف يؤدي إتاحة المجال للمشاركة في العطاءات الحكومية إلى زيادة الفرص التجارية أمام الشركات وخفض تكاليف الأعمال التجارية لكل من القطاع الحكومي والصناعي. علاوة على ذلك، وخلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، يسمح لدول مجلس التعاون الخليجي بمنح تفضيل سعري بما نسبته عشرة في المائة (**10%**) مقابل استخدام أي من السلع والخدمات المنتجة محليا في عمليات الشراء الحكومي. وكذلك تتمتع جميع أطراف الاتفاق بالحق في منح تفضيل سعري نسبته عشرة في المائة (**10%**) للشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدانهم.

بيئة أعمال أكثر انفتاحاً وقابلية للتنبؤ في العديد من المجالات

توفر الاتفاقية أيضاً بيئة عمل أكثر انفتاحاً وقابلية للتنبؤ في العديد من المجالات، بما في ذلك تنظيم الاتصالات، وسياسة المنافسة، والمعايير الفنية، والملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والإجراءات الجمركية وزيارات العمل، وبذلك توفر الاتفاقية فرص تجارية واستثمارية جديدة للشركات في كل من الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة كما تمهد الطريق أمام الشركات الإماراتية الراغبة في التصدير إلى سنغافورة والاستثمار فيها خصوصاً وأن ترتيبات اتفاقية التجارة الحرة تضمن لمصدري دولة الإمارات العربية المتحدة التنبؤ بشروط التبادل التجاري مع سنغافورة وتجنبهم أي تغيرات مفاجئة مكلفة فيما يخص التجارة.

إدارة المفاوضات التجارية ومنظمة التجارة العالمية

قطاع التجارة الخارجية

وزارة الاقتصاد

أرقام التواصل
+971 2 6131491
+971 2 6131492

البريد الإلكتروني
foreigntrade@economy.ae

جميع الحقوق محفوظة ©2016